المجلد الخامس

٥/١٢١-١٣٥ :

(سئل شيخ الإسلام قدس الله روحه :

عن (علو الله تعالى واستوائه على عرشه) ؟ .

فأجاب : قد وصف الله تعالى نفسه في كتابه ، وعلى لسان رسوله (بالعلو والاستواء على العرش والفوقية) في كتابه في آيات كثيرة ، حتى قال بعض أكابر أصحاب الشافعي : في القرآن (ألف دليل) أو أزيد تدل على أن الله تعالى عال على الخلق ، وأنه فوق عباده . . .) .

قلت :

هذه الفتوى مختصرة من رسالته عن (الجمع بين العلو والقرب) في (٥/٢٢٦-٢٥٥) ، و الذي اختصرها غير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لبعض الأدلة الظاهرة على الاختصار ، منها على سبيل المثال :

١ـ قوله ص ١٢٣ (فليس قبلك شيء ألخ) ، وهذا اختصار نص موجود في ص ٢٢٨ .

٢ـ قوله ص ١٣٤ (ثم قال بعد كلام طويل : هذا يبين أن كل من أقر بالله . . .) والكلام المتروك انظره ص ٢٤٩-٢٥٤ ، والإشارة في قوله (ثم قال) إلى شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ .

ومن المقابلة بين النصين هناك بعض التنبيهات :

١ـ في الأصل ص ٢٢٦ (فلو كان المراد بأن معنى (عنده) في قدرته كما يقول

الجهمية لكان الخلق كلهم [عنده ، فإنهم كلهم] في قدرته ومشيئته) ، قلت : وما بين المعقوفتين سقطت من الأصل بسبب انتقال النظر ، وتم استدراكها من المختصر ص ١٢١ .

٢ـ في المختصر ص ١٢٣ (وهذا أعدل الوجهين عن أحمد) ، وفي الأصل ص ٢٥٨ (وهذا أحد الوجهين) وهو الأظهر .

٣ـ في المختصر ص ص ١٢٣ (وفي نصوصهم ما يبين نقيض قولهم) ، وفي الأصل ص ٢٢٨ (وفي النصوص ما يبين تناقضهم) وهو الأظهر .

٤ـ في المختصر ص ١٢٤ (فالمسمى بالمحدثات هي العلية هي لذاتها) ، و (هي) الثانية لا وجود لها في الأصل ص ٢٢٩ وهو الصواب .

٥ـ في المختصر ص ١٢٤ (ولهذا كان أبو علي الأهوازي - الذي صنف مثالب ابن أبي بشر[1] ، ورد على أبي القاسم بن عساكر - هو من السالمية) وهو كذلك أيضاً في الأصل ص ٢٢٩ ، وهو تصحيف صوابه (ورد عليه أبو القاسم بن عساكر) ، لأن ابن عساكر ألف كتاب (تبيين كذب المفتري) رداً على أبي علي الأهوازي هذا ، كما ذكره الشيخ رحمه الله في ٤٨٤/٥ .

٦ـ في المختصر ص ١٢٧ (وهكذا كثير مما يصف الرب نفسه بالعلم بأعمال العباد تحذيرا وتخويفا ورغبة للنفوس في الخير) وفي الأصل ص ٢٣٢ (وهكذا كثيراً ما يصف الرب نفسه بالعلم ، وبالأعمال : تحذيرا ، وتخويفا ، وترغيبا للنفوس في الخير) .

---

(١) ابن أبي بشر يقصد به أبا الحسن الأشعري .

قلت : ويظهر أن صحة العبارة (وهكذا كثيراً ما يصف الرب نفسه بالعلم بأعمال العباد تحذيرا وتخويفا وترغيبا للنفوس في الخير) .

٧- في المختصر ص ١٢٨ (كما يقول الملك : نحن فتحنا هذا البلد ، وهو منا هذا الجيش ونحو ذلك) ، وفي الأصل ص ٢٣٣ (وهزمنا هذا الجيش) وهو الصواب .

٨- في المختصر ص ١٣٥ (قد حصل له إيمان يعبد الله به) وفي الأصل ص ٢٥٥ (إيمان يعرف الله به) وهو الأظهر المناسب للسياق .

٩- في المختصر ص ١٣٥ (فهذا أصل عظيم في تعليم الناس ومخاطبتهم ، والخطاب العام بالنصوص التي اشتركوا في سماعها) ، وفي الأصل ص ٢٥٥ (فهذا أصل عظيم في تعليم الناس ومخاطبتهم بالخطاب العام بالنصوص) وهو الأظهر .

۩۩۩۩۩۩

٥/٢٥٦- ٢٦١ :

(سئل شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله :

عن رجلين اختلفا في الاعتقاد ، فقال أحدهما : من لا يعتقد أن الله سبحانه وتعالى في السماء فهو ضال ، وقال الآخر : إن الله سبحانه لا ينحصر في مكان ، وهما شافعيان فبينوا لنا ما نتبع من عقيدة الشافعي رضي الله عنه ، وما الصواب في ذلك ؟ .

الجواب : الحمد لله ، اعتقاد الشافعي رضي الله عنه واعتقاد سلف الإسلام . . .) .

قلت : وهذه الفتوى مختصره ، ففيها ما يدل على ذلك ، كقوله في :

١- ص ٢٥٧ (إلى أن قال : وهو الذي خلق السماوات والأرض ..) .

٢- وفي ص ٢٥٨ (إلى أن قال : فمن اعتقد أن الله في جوف السماء ...) .

٣- وفي ص ٢٥٩ (وذكر بعد كلام طويل الحديث (كل مولود يولد على الفطرة) ...) .

وهذا مما يدل على كلام للشيخ رحمه الله محذوف .

ولم أجد أصلها في المطبوع من كتبه ، والله أعلم .

۩۩۩۩۩۩

٥/٢٩٦ :

(ومن نظر في كلام الناس في هذا الباب وجد عامة المشهورين بالعقل والعلم يصرحون بأن إثبات وجود موجود لا محايث للآخر ولا مباين ونحو ذلك معلوم [الفساد أو البطلان] بصريح العقل وضرورته) .

قلت : سقط ما بين المعقوفتين فانقلب المعنى .

۩۩۩۩۩۩

٥/٣١٠ - ٣٢٠ :

(فصل : وهذا التقسيم الذي ذكره السائل هو معروف في كلام السلف . . .)

قلت : وقد حصل تصحيف وسقط في النقول عن السلف في هذا الفصل ، وبيان ما وقفت عليه كالتالي :

١- ص ٣١٠ : (قال الإمام أحمد في كتابه الذي كتبه في (الرد على الجهمية والزنادقة) . (بيان ما أنكرت الجهمية الضلال أن يكون الله على العرش [فقلنا لهم: لم أنكرتم أن الله على العرش] وقد قال تعالى : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾) .

قلت : سقط ما بين المعقوفتين ، كما في (الرد على الزنادقة) ص ٩٢ من (عقائد

السلف) ، وكما في (الدرء) ١/١٣٨ .

٢- ص٣١٣ (فلما ظهرت الحجة على الجهمي بما ادعى على الله أنه مع خلقه [، قال : هو] في كل شيء من غير أن يكون مماسا للشيء ولا مباينا له . .) .

قلت : وقد سقط ما بين المعقوفتين من هذا الموضع ، وكذلك سقط في (الدرء) ١/ ١٤٧، وهو في (عقائد السلف) ص ٩٧ ، والسياق يقتضيه ، فإن كلام أحمد رحمه الله السابق أبطل فيه قوله : إن الله مع خلقه ، فلما ظهرت الحجة عليه ذهب إلى قول آخر وهو (إن الله في كل شيء من غير أن يكون مماسا للشيء ولا مباينا له)[1] .

٣- ص٣١٤ : وهذا منقول عن كلام عبد العزيز المكي في كتابه (الرد على الزنادقة والجهمية) ، والمقابلة مع نفس النقل في (درء التعارض) ٦ / ١١٧ وما بعدها :

قال (إن الله أخبر أنه خلق العرش قبل خلق السماوات والأرض [في ستة أيام] ثم استوى على عرشه . .) .

قلت : لعل ما بين القوسين مقحم ، لأنه لا معنى له في السياق ، كما في الدرء ٦/١١٥ .

٤- ص ٣١٥ : (فيقال : أخبرني كيف استوى على العرش ، أهو كما يقول : استوى فلان على السرير ؛ فيكون السرير قد حوى فلانا وحده إذا كان عليه ؟) .

قلت : في الدرء : ٦/١١٧ : (فقال الجهمي : أخبرني كيف استوى . . .) وهو الصواب .

---

(١) والفروق اليسيرة بين الموضعين كثيرة ، تعود في الغالب إلى اختلاف نسخ (الرد على الزنادقة) ، فلم أذكر منها إلا ما يؤثر على المعنى .

٥- ص ٣١٦ : (قد أخبرنا أنه ﴿ استوى على العرش ﴾ ولم يخبرنا كيف استوى [فوجب على المؤمنين أن يصدقوا ربهم باستوائه على العرش ، وحرم عليهم أن يصفوا كيف استوى ؟] لأنه لم يخبرهم كيف ذلك . . .) .

قلت : سقط ما بين المعقوفتين بسبب انتقال نظر الناسخ من (كيف استوى) الأولى إلى الثانية فأسقط ما بينهما ، وانظر (الدرء) ١١٨/٦ .

٦- ص٣١٧ : (لأنه لو كان شيئا داخلا في القياس والمعقول لأن يكون داخلا في الشيء أو خارجا عنه فلما لم يكن في قولك شيئا استحال أن يكون الشيء في الشيء أو خارجا من الشيء) .

قلت : وصواب العبارة : كما في مخطوطة نقض التأسيس : (لأنه لو كان شيئاً ، ما خلا في القياس والمعقول : أن يكون داخلاً في الشيء ، أو خارجاً منه . .)(١).

٧- ص ٣١٨ : وهو من كلام ابن كلاب ، والمقابلة مع النص نفسه في الدرء٦/ ١٢٠ : (وقيل لهم : أليس لا يقال لما هو ثابت في الإنسان لا مماس ولا مباين ؟ . . .)

قلت : صواب العبارة : (وقيل لهم : أليس لا يقال لما ليس بثابت في الإنسان

---

(١) ووقع في (الدرء) ١١٨/٦ : (لأنه لو كان شيئاً داخلاً ، فمن القياس والمعقول أن يكون [وذكر في الحاشية أن الأصل فيه : من أن يكون ..ويبدو أن (من) زيادة من الناسخ وخطأ منه] داخلا في الشيء أو خارجا عنه ...) والعبارة مصحفة أيضاً ، وتصحيحها كما ذكرته عن (نقض التأسيس) .

وفي (الدرء) ١١٩/٦ : (هذا كلام عبد العزيز يبين أن القياس المعقول يوجب أن مالا يكون في الشيء ولا خارجا منه فإنه لا يكون شيئا وأن ذلك صفة [توجب أن ما لا يكون في الشيء ولا خارجا منه فإنه لا يكون شيئا وأن ذلك صفة] المعدوم الذي لا وجود له) ؟ وما بين المعقوفتين مكرر بسبب انتقال نظر الناسخ .

مماس و مباين)، كما في الدرء ٦/١٢٠ ، يعني أن المعدوم من الإنسان (ما ليس بثابت فيه) لا يقال عنه (مماس) و لا (مباين) وهو أصل حجة ابن كلاب ، وأما عبارة الفتاوى فهي عن وصف (الموجود) ، والله أعلم[١] .

۩۩۩۩۩۩

٥/٣٣٦ ، ٣٣٧:

(فجعلوا لفظ التركيب يتناول خمسة أنواع :

أحدها : التركيب من الوجود والماهية . . .

والثاني : التركيب من الجنس . . .

الثالث : التركيب من الذات والصفات كمسمى الحي العالم القادر ، وتركيب الجسم من أجزائه الحسية عند من يقول أنه مركب من الجواهر المفردة ، [وأشار الجامع إلى أن هنا كلمة لم تتضح] أو تركيبه من الجزأين العقليين عند من يقول إنه مركب من المادة والصورة .

وأما التركيب (الأول) و (الثاني) فنازعهم جمهور العقلاء في ثبوتهما في الخارج ، ويقولون : ليس في الخارج تركيب بهذا الاعتبار .

---

(١) في (درء التعارض) ١ / ١٢٠ : (قيل : فينبغي أن يكون بصفة المحال [من كل جهة كما كان بصفة المحال] من هذه الجهة) اهـ ، قلت : وما بين المعقوفتين ساقط بسبب انتقال نظر الناسخ من (بصفة المحال) الأولى إلى الثانية ، والتصحيح من (الفتاوى) ٥ / ٣١٨ .
وفي الدرء ١ / ١٢١ أيضاً : (وقيل لهم : إذا كان عدم المخلوق وجوداً له [كان جهل المخلوق علماً له ؛ لأنكم وصفتم العدم الذي هو للمخلوق وجوداً له ؟] فإذا كان العدم وجوداً كان الجهل علماً ، والعجز قوة) اهـ ، قلت : وما بين المعقوفتين ساقط بسبب انتقال نظر الناسخ أيضاً ، والتصحيح من (الفتاوى) ٥ / ٣١٩ .

والتركيب (الرابع) و (الخامس) فيه نزاع مشهور بين العقلاء منهم من يثبت في الجسم أحد التركيبين ومنهم من يقول ليس مركبا لا من هذا ولا من هذا .

وأما (الرابع) فيوافقهم على ثبوته جماهير العقلاء ما أعلم من ينازعهم فيه نزاعا معنويا . . .) .

قلت : وأنبه هنا إلى أمرين :

الأول : أن (النوع الرابع) من أنواع التركيب هو : تركيب الجسم من أجزائه الحسية عند من يقول إنه مركب بالجواهر المفردة .

و (النوع الخامس) هو : تركيبه من الجزأين العقليين عند من يقول إنه مركب من المادة والصورة .

وهما مذكوران فيما سبق ، إلا أنهما لم يتميزا ، وقد ذكر الشيخ رحمه الله هذه الأنواع في مواضع من كتبه ورسائله ، منها قوله في (الصفدية) ١/١٠٥ (الرابع : التركيب في الكم وهو تركيب الجسم من أبعاضه : إما من الجواهر المفردة وهو التركيب الحسي ، وإما من المادة والصورة وهو التركيب العقلي ، وهذان النوعان هما الرابع والخامس)[١] .

الثاني : أن قوله (وأما (الرابع) فيوافقهم على ثبوته جماهير العلماء . . .) لعله وهم من الناسخ ، والصواب (الثالث) وهو التركيب من (الذات) و (الصفات) ، وهو الذي عليه الكلام الذي بعده .

وقد تكرر هذا في الصفحة التي بعدها ص ٣٣٨ حيث قال (وأما النوع الرابع :

---

(١) وانظر (درء التعارض) ٣ / ٣٨٩ .

فمن نازع في أن الصفات هل هي زائدة على الذات أم لا ؟ فهذا نزاع لفظي ...) ، والمراد (النوع الثالث) لا (الرابع) .

۩۩۩۩۩۩

٥/٣٨١

(لا يعرف في أصحاب أحمد من اسمه (أحمد بن محمد) : فيمن روى عن أحمد بن محمد بن حنبل كأحمد بن محمد بن هانئ ، وأبي بكر الأثرم ، وأحمد ابن محمد بن الحجاج ، وأبي بكر المروذي) .

قلت : الواو مقحمة بين اسم الأثرم وكنيته ، وبين اسم المرّوذي وكنيته ، وصواب العبارة (كأحمد بن محمد بن هانئ أبي بكر الأثرم ، وأحمد بن محمد بن الحجاج أبي بكر المروذي) .

۩۩۩۩۩۩

٥/٣٩٤ :

(ضعف أبو القاسم إسماعيل التميمي[١] ، وغيره من الحفاظ ، هذا اللفظ مرفوعا[٢] ، ورواه ابن الجوزي في (الموضوعات) ، وقال أبو القاسم التميمي[٣] : (ينزل) معناه صحيح أنا أقر به ، لكن لم يثبت مرفوعا إلى النبى ﷺ) .

قلت : وقد حصل سقط ، وصواب العبارة : (ينزل بذاته) ؛ لأن لفظ (ينزل)

(١) كذا ، وهو تصحيف وصوابه : التيمي : من تيم بن مرة من قريش .

(٢) يعني حديث (إذا أراد الله أن ينزل عن عرشه نزل بذاته) .

(٣) تصحيف صوابه : التيمي كما سبق .

ثابت في الأحاديث ، والسياق عن زيادة لفظ (بذاته) .

۵/ ٤٠٢ :

(ثم هؤلاء فيهم من يقف عن إثبات اللفظ مع الموافقة على المعنى - يعني الحركة والانتقال - ، وهو قول كثير منهم ، كما ذكر ذلك أبو عمر بن عبد الرحمن وغيره) .

قلت : وهو تصحيف صوابه : (أبو عمر بن عبد البر) كما ذكره الشيخ في موضع آخر ٥/٥٧٧ ، وكلام ابن عبد البر هذا في (التمهيد) ٧/١٣٦-١٣٧ .

٥/٤٠٩ ، ٤١٠ :

(وآخرون - كالقاضي أبي يعلى في (إبطال التأويل) - قالوا لم يرد الأوزاعي أن النزول من صفات الفعل ، وإنما أراد بهذا الكلام بقوله: « يفعل الله ما يشاء » وشهوا ذلك بقوله تعالى ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا .. ﴾ فزعموا أن قوله سبحانه : ليس تنزيهاً له عن اتخاذ الولد . . .) .

قلت : وهنا تنبيهان :

الأول : قوله (وشهوا ذلك) تصحيف صوابه (وشبهوا ذلك) .

والثاني : قوله (فزعموا أن قوله سبحانه : ليس تنزيها) خطأ في الرسم ، وصوابه (فزعموا أن قوله ﴿ سبحانه ﴾ ليس تنزيها . .) فقوله هنا (سبحانه) ليس وصفاً ، بل هو مقول القول .

٥/٤٣٢ :

(قال المروذي : فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن علي من عكبرا ومعه نسخة وكتاب من أهل عكبرا) .

قلت : وفي (السنة) للخلال ٥٥٢/٣ : (ومعه شيخه) ، وفي (الدرء) ١/ ٧١ : (ومعه مشيخة) ، وفي ٣٢٦/٣ من (الفتاوى) : (مشيخة) ، ويظهر لي أن الصواب (مشيخة) والباقي تصحيف ، والله أعلم .

❁❁❁❁❁❁

٥/٥٧٢ :

(هذا اللفظ يستعمل في حركة الشيء الخفيف بسرعة كما يقال : هذا الطائر بجناحه ، أي خفق وطار ، وهذا الشيء في الهواء إذا ذهب كالصوفة ونحوها) .

قلت : وهذا تصحيف صوابه : (هفا الطائر بجناحه) ، (وهفا الشيء في الهواء) والكلام السابق واللاحق كله عن هذا اللفظ .

